بعضهم ان لا لا تعمل في الاسم كالجنس فالذي في محل رفع بالابتدا
لفظ الله لا المجموع وعليه فلا اشكال وان الاسم المعظم يرفع
وهو الكثير والم يات في القران العزيز غيره وقد ينصب اما
اذا رفع فالاقوال فيه خمسة منها قولان معتبران وثلاثة
لا معول عليها فالقولان المعتبران ان يكون رفعه على البدلية
وان يكون على الخبرية والاول هو المشهور وعليه فقيل انه بدل
من الضمير المستتر في الخبر المقدر وقيل من اسم لا باعتبار محله
قبل دخولها والاول اولى لقربه ولافادة الاتباع بحسب
اللفظ اولى من الاتباع بحسب المحل فان قلت لفظ الضمير
ليس مرفوعا وانما محله الرفع كما ان محل اسم لا قبل دخولها
الرفع فيتبع كل اتباع باعتبار المحل قلت المراد باللفظ لفظ العامل
فان العامل في الخبر ملفوظ به وهو مجموع لا واسمها عند سيبويه
او لا فقط عند غيره ففيه اتباع محل تلفظ بعامل بخلاف
ما اذا كان مرفوعا بالابتدا قبل دخول لا فان عامله وهو
الابتدا قد زال بوجود لا فان قيل الضمير جزي لا يقبل
الاستثنا كحتى يشمل المستثنى وهو الله فيخرج منه لان الضمير
معرفة وهي ما وضع لشيئ بعينه فهو موضوع لمعنى جزي
كالمخاطب المعين في نحو انت عالم والة الوضع كلية كمطلق
مخاطب بناء على ما حققه السيد اجيب بانه وان كان ضمير
الغائب جزيا وضعا لكنه يكثر استعماله في الكليات
مجازا اذا عاد الى كلي كما قاله العصام اما اذا بنينا على مذهب

السعد

السعد من ان الضمير كلي وضعا واستعمالا وان وضعه وضع
العلم الجنسي فلا اشكال واعترض كل من قولي البدلية اما
الاول فبانه حينئذ يكون بدل بعض وليس ثم رابط يربط
المبدل منه وبان بينهما مخالفة فان البدل موجب والمبدل
منه منفي واجيب عن الاول بان الاولى ما بعدها من تمام الكلام
الاول والاقرينة مفهمة ان الثاني قد كان يتناوله الاول
فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج الى رابط وعن الثاني بامرين
الاول انه بدل من الاول باعتبار عمل العامل وتخالفهما
في النفي والاثبات لا يمنع البدلية - لان قاعدة البدل ان
يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه الثاني ان البدل
ليس هو لفظ الله فقط بل هو مجموع الا الله والا بمعنى غير
كانه قال لا اله غير الله وحينئذ يكون البدل في الاستثنا اشبه
ببدل الشيئ من الشيئ من بدل البعض من الكل واما الثاني فبان
الله حينئذ بدل من اله مع انه معرفة فلا يصح احلاله محل الاول
لان لا لا تعمل الا في النكرات واجيب بان بدل ههنا باعتبار
توهم كون العامل فعلا مقدرا والتقدير لا يستحق العبادة احد
الا الله وهذا يمكن فيه احلال البدل محل المبدل منه بان
تقول لا يستحق العبادة الا الله واعترض القول بالخبرية
بثلاثة امور الاول انه يلزم عليه كون خبر لا مفردة
وهي لا تعمل في المعارف الثاني ان الاسم المعظم مستثنى
والمستثنى مغاير للمستثنى منه ومقتضى كونه خبرا ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)